

الباب الثالث قضايا اقتصادية

- ١- الكويت تهجر عصر الثروة النفطية إلى إجراءات الحزمة التقشفية.
- ٢- هاجس تكرار الغزو يتراجع.
- ٣- عاصفة الفساد.
- ٤- يسبب حمى الاستهلاك وفوائد القروض: البنوك نحجز على الكويت!
- ٥- الكويت تحارب ظاهرة «من يدفع يحكم».
- ٦- ملف النفط يفجر أزمة وه مليارات دولار منهوبة.
- ٧- قانون: من أين لك هذا؟





الكويت تهجر عصر الثروة النفطية إلى إجراءات «الحزمة التقشفية»!

معالجة العجز في الميزانية بإعادة تسعير الخدمات وفرض الرسوم على أصحاب الدخل الكبيرة.

يتوقع المراقبون أن تتراجع عائدات النفط الكويتية هذا العام بمقدار يزيد على الثلث قياساً بالأعوام الثلاثة الماضية وذلك من جراء انخفاض أسعار النفط الدولية، مما يعنى تأثر الاقتصاد الكويتي سلباً بهذا الانخفاض الأمر الذي اضطر الحكومة إلى الإعلان عن اعترامها طرح مجموعة من الإجراءات التقشفية سميت: الحزمة الاقتصادية لمعالجة هذه الآثار.

لقد أدى ارتفاع أسعار النفط واستقرارها عند معدل ٢٠ دولاراً للبرميل الواحد خلال عامي ٩٦ و١٩٩٧ بدلاً من معدل لم يتجاوز ١٧ دولاراً للبرميل بين عامي ٩٢ و١٩٩٥ الاقتصاد الكويتي إلى تحقيق متوسط نمو قدره ٢,٤٪ علاوة على أن معدلات التضخم حافظت على مستويات تراوحت بين ٥,٢٪ و٣,٠٪، في حين قدرت نسبة العاطلين عن العمل بنحو ٢٪ خلال تلك الفترة.

ونتيجة لذلك تمكنت الكويت خلال العام الماضي، وللمرة الأولى منذ بداية الثمانينيات، من تقليص عجز الموازنة، بل وتحقيق فائض فيها بلغ نحو ٦٧,١ بليون دولار بدلاً من العجز الذي كان متوقعاً، وقيمه نحو ٤ بلايين دولار، وبسبب ذلك أعيد ضخ ٥,١ بليون دولار في صندوق الأجيال القادمة، الذي تقدر رءوس أمواله حالياً بنحو ٤٥ بليون دولار وتديره هيئة الاستثمار الكويتية.

إلا أن انهيار الأسعار النفط منذ بدايات العام الحالي بسبب تجاوزات الدول المنتجة للبتترول في «أوبك» التي رفعت إنتاجها من ٢٣,٥ مليون برميل يومياً -وهي الحصص المقررة- إلى ٢٦ مليوناً ثم إلى أكثر من ٢٨ مليون برميل يومياً -أدى إلى تراجع الأسعار لتسجل أدنى انخفاض لها منذ ١٢ عاماً، في نهاية مارس إذ بلغت نحو ٧ دولارات



لبرميل النفط الكويتى الأمر الذى أثر بشدة هذا الاقتصاد، وظهر العجز فى موازنة الدولة فى السنة المالية ١٩٩٨ / ١٩٩٩ بما يقدر بـ ١١٠ مليون وسبعمئة وثلاثة وثلاثين مليون دينار وفقا لمشروع قانون بهذا الخصوص وافق عليه مجلس الوزراء أخيرا .

ومن هنا ظهرت الحاجة إلى الإسراع بطرح مجموعة من الإجراءات الاقتصادية تقتضى تعديلات جذرية وخطوات عملية لسد العجز المحاصل وإشراك المواطنين فى تحمل مسؤولياتهم ازاءه، وخاصة أن إيرادات النفط تمثل ٩٥٪ من قيمة الصادرات الكويتية، و٩٠٪ من مجمل الإيرادات الحكومية وأكثر من ٤٠٪ من جملة الناتج المحلى .

ولأن الكويت لم تستطع حتى الآن تنويع مصادر دخلها، وتنشيط طاقاتها الاقتصادية فى قطاعاتها الانتاجية المختلفة الزراعية منها، والصناعية، والتجارية، فقد أعلن الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح ولى العهد ورئيس الوزراء أنه لابد من إجراءات اقتصادية واقعية «تحمى مجتمعنا من المخاطر، وتكيفه مع الظروف الجديدة» .

وهكذا نشأت فكرة «الحزمة الاقتصادية» التى اقترحها خبراء فى المال والاقتصاد وشارك فى دراستها أعضاء فى الحكومة، ومن أجل ترشيد الانفاق، وتقنين ما أمكن فى مجالاته الصحيحة، مع تطوير القطاعات المنتجة لزيادة المداخل انطلاقا من أن الوضع الاقتصادى فى الكويت يحتاج إلى الإصلاح بأسرع وقت ممكن، وأنه إذا كان هناك اقتصاد مريض فإن علاجه فى الوقت الحالى أفضل من إدخاله غرفة العناية المركزة، كما قال ذلك مقرر لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بمجلس الأمة عبد الوهاب الهارون، داعيا إلى فرض رسوم على الخدمات شريطة أن تراعى فيها ذوو الدخل المحدودة .

وعلى الرغم من أن ولى العهد أكد أن «الحزمة الاقتصادية» تمهد لهيكله جديدة فى قطاعات الاقتصادية المختلفة تنسجم مع التطورات، وتحميها من سقطات كبيرة، وأن على الأجيال التعود على ترشيد الانفاق فى كل المجالات مشيرا إلى أن الحزمة وستراعى العدل فى وتطبيقها، وأنها لن تمس فئة أصحاب الدخل المحدودة، إلا أن ردود الفعل قد تباينت إزاء هذه الإجراءات، وتعددت أوجه القبول والرفض لها .



وقد برز تخوف البعض من أن تأتي إجراءات الحزمة على حساب المواطنين العاديين، وليس على أصحاب الدخول المرتفعة من التجار وأصحاب رأس المال الخاص، لذا فقد اتفقت جميع الآراء هنا في الكويت على أنه عند التفكير في رفع رسوم الخدمات، تجب مراعاة فئات المجتمع ذات الدخل المحدود، إضافة إلى تركيزها على أصحاب ادخول العالية مع تقليل مستويات الهدر في المؤسسات العامة للدولة وترشيد الانفاق.

واعتبر البعض كذلك أن هناك العديد من الأمور الواجب اتخاذها قبل الشروع في زيادة الهدر في المالية العامة للكويت، مستندين إلى أن إجراءات «الحزمة» ستمس المواطنين في دخولهم وإيراداتهم، ومستوى الخدمات التي يتلقونها من الدولة بأسعار شبه مجانية بشكل سلبي الأمر الذي يدعو الدولة إلى البحث عن وسائل وأدوات أخرى لا تمس مباشرة هذه الخدمات التي تقدمها الكويت لمواطنيها على اعتبار أنهم اعتادوا مستوى معيناً من هذه الخدمات، ولا يمكن تقلبهم الانتقاص منها لا سيما أن الدولة متهمه من جانب البعض بعدم اتخاذ الإجراءات المناسبة للحد من الإسراف في مآليتها العامة، ومواجهة التضخم الحاصل في رواتب الموظفين التي تستهلك الجزء الأكبر من إيراداتها (١,٣٢٥ بليون دينار) وللأجور والرواتب من أصل ١٢٧,٣ بليون دينار تمثل حجم إيرادات الموازنة لهذا العام! علاوة على ما اعتبره البعض استمرار الافتتات على المال العام مدللين على ذلك بقضية الحاويات، وصفقات الأسلحة وغيرها.

إزاء هذا الهجوم الضار أخذت الحكومة تقدم قدماً وتؤخر أخرى، بالنسبة لإجراءات الحزمة وتراجعت عن إعلان تفاصيلها، وظهرت الحاجة إلى ضرورة التريث، ودراسة المشروع جيداً، بل وتأخر تقديمه بالفعل إلى مجلس الأمة عن شهر أكتوبر الجاري -الذي كان مقرراً له ذلك- مع ظهور فكرة الاستعاضة عن صياغة حزمة متكاملة للإجراءات الاقتصادية، بعدة إجراءات تقسم على فترات مختلفة، تجنباً لأي ردود فعل غاضبة شبيهة بتلك التي صاحبت زيادة أسعار المحروقات (البنزين) في الآونة الأخيرة، وأدت إلى التراجع عن قرار زيادتها.

جريدة «الأهرام»

١٥ نوفمبر ١٩٩٨



هاجس تكرار الغزو يتراجع.. ولا حديث إلا عن: نضوب النفط وشح الموارد وتزايد السكان!

ماذا يحدث لو نضب احتياطي الكويت من النفط، أو وصل تعداد سكانها إلى ١٥ مليون نسمة أو نفذ احتياطي البلاد من مياه الشرب التي لا تكفى سوى ستة أشهر فقط أو استمرت العمالة الوافدة فى النزوح إلى البلاد دون ضابط ولا رابط؟

هذه الأسئلة وغيرها، هى مثار حديث الناس حالياً فى الكويت، فى دواوينهم الخاصة أو منتدياتهم العامة، وفى جهاز الحكومة أو مجلس الأمة، فلقد مرت مياه كثيرة تحت الجسور منذ الغزو العراقى الذى تحل ذكره الحادية عشرة من أغسطس القادم (غدا الخميس) وجرفت معها أفكارا كثيرة ظلت مسيطرة طوال هذه السنوات على الذهنية الكويتية، وفى مقدمتها سيطرة تكرار الغزو العراقى فى أى لحظة، أو احتلال البلاد من جديد، ليصبح الشغل الشاغل لكويتى اليوم هو معركة البناء والتنمية، ومواجهة تحديات الداخل، وهو اجسه، بديلا عن هاجس الغازى العراقى، الذى تراجعت سيطرته على النفوس، والحديث عنه، بشكل كبير، وملحوظ.

يعد النفط المصدر الرئيسى للدخل القومى للكويت أن يمثل نسبة ٨٥٪ من هذا الدخل، وبمعنى آخر فإن حياة الكويتيين أسيرة النفط، وأى اهتزاز فى أسعاره أو عائدته سوف يؤثر على برامج التنمية الشاملة فى البلاد لكن الكويت استيقظت قبل أيام على دراسة حديثة تحذر من أن العمر الافتراضى للنفط والغاز الطبيعى فى الكويت لم يتبق منه سوى ٦٠ سنة، وأنه من المتوقع أن يتعرض النفط فى الكويت للنضوب من مطلع النصف الثانى من القرن الحالى!

والدراسة أعدها مركز البحوث والدراسات الكويتية، وهى بعنوان: «الكويت وتحديات القرن الحادى والعشرين». رؤية استراتيجية استشرافية»، ويرفض معدها الدكتور زين الدين عبد المقصود غنيمى، الأستاذ فى كلية العلوم الاجتماعية بجامعة



الكويت، التقديرات السائدة حول العمر الافتراضى للنفط الكويتى المقدر بنحو ١٢٩ سنة، المستندة إلى احتساب الاحتياطي الحالى المقدر بنحو ٩٦,٥ بليون برميل، ومعدل الإنتاج البالغ ١,٢ مليون برميل يوميا، مؤكداً أن نضوب احتياطات النفط فى العديد من البلدان المنتجة خلال الربع الثانى من القرن الحالى سيعرض الكويت إلى ضغوط شديدة لزيادة إنتاجها لإحداث التوازن المطلوب فى السوق النفطية العالمية بين الاستهلاك والإنتاج.

وتوضح الدراسة أن احتياطي النفط فى كل من الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا سينفذ عام ٢٠٠٥، وأن دول الكومنولث المستقلة والصين وأندونيسيا وقطر وعمان والنرويج ومصر، وغيرها من البلدان، سينضب نفطها قبل عام ٢٠٢٥م، مشيرة إلى أن ذلك معناه أنه لن يبقى على الخريطة النفطية مع الربع الثانى من القرن الحالى سوى السعودية والعراق والكويت والإمارات وإيران إضافة إلى فنزويلا والمكسيك وليبيا ونيجيريا.

ذلك يعنى -طبقاً للدراسة- أن تلك الدول وخصوصاً دول الخليج التى تمتلك ٦٢٪ من الاحتياطي النفطى العالمى ستعرض خلال الربع الثانى من القرن الحالى إلى ضغوط شديدة لزيادة وإنتاجها، لإحداث التوازن المطلوب فى السوق النفطية العالمية.

ومن هذه المعطيات يستنتج الباحث د. زين الدين غنيمى سيناريوهين يفترض تحقق أحدهما: الأول متفائل، ويذهب إلى أن العمر الافتراضى المتوقع للنفط الكويتى لن يتعدى ٦٢ سنة أما السيناريو المتشائم فيتوقف عند رقم ٥٦ سنة فقط، مؤكداً أن ذلك يمثل تحدياً استراتيجياً خطيراً إذ تعتمد البلاد على العائد من النفط اعتماداً شبه كامل.

وتنبه الدراسة إلى أن الكويت ستواجه ضغوطاً كبيرة بسبب الزيادة السكانية المتوقعة مع افتراض استمرار تدفق النفط، فكيف لو توقف تدفقه؟!

مصادر اقتصادية كويتية علقت على الدراسة بالقول: إن الكارثة المحدقة بالكويت وبغيرها من دول مجلس التعاون الخليجى من جراء النضوى الطبيعى للنفط ستكون كارثة محققة فى فترة زمنية أقرب من التاريخين الافتراضيين اللذين



تذكرهما الدراسة لعمر النفط ، وذلك إذا أضفنا تحديا آخر هو النضوب الذى يتعرض له النفط بإحلال مصادر أخرى بديلة للطاقة محله ، مثل الاندماج النووى ، ومفاعلات التوليد ، والطاقة الشمسية . . إذ يتوقع انتشار الاستخدام التجارى لوحداث الاندماج النووى لتوليد الطاقة فى حدود عام ٢٠٢٥م ، أما الطاقة الشمسية فستشكل ، قبل ذلك أى فى حدود عام ٢٠٢٥م ما نسبته ٦٠٪ من كهرباء العالم ، وهى بالتالى على وشك أن تصبح منافسة للنفط الذى يبدو أنه سينضب نقنيا قبل أن ينضب فى الطبيعة!

والأمر هكذا يتساءل الكاتب الصحفى أحمد الدين : أى مستقبل ينتظرنا و ينتظر أبناءنا وأحفادنا من بعدنا خلال النصف الأول من القرن الحالى عندما ينضب النفط الذى تمرغنا فى نعيمه طوال سنوات نصف القرن الفائت؟!

الخوف من العطش!

التحدى الثانى الذى يشغل بال الكويتين حاليا هو شح مياه الشرب ، فالكويت الغنية فى النفط ، من أفقر دول العالم بمياه الشرب ، فهى لا تمتلك منه سوى احتياطى يكاد يكفى ستة شهور فقط ، وحسب جاسم المنصورى رئيس اللجنة الكويتية للعمل التطوعى فإن كل اعتماد الكويت فى تدبير احتياجاتها من المياه لعذبة هو على محطات تقطير المياه من الخليج التى تكلف الملايين من الدنانير ، وبراميل النفط .

ويوضح خالد الفوهد وكيل وزارة الكهرباء والماء المساعد لتشغيل وصيانة المياه أن «استهلاك المياه فى الكويت يعتبر الأعلى عالميا إذ بلغ معدل استهلاك الفرد ١٠٨ جالونات فى اليوم ، فيما يبلغ متوسط استهلاك البلاد «اليومى من المياه العذبة فى المتوسط - ٢٤٥ مليون جالون ، وهذا يعنى أن استمرار الزيادة فى معدلات الاستهلاك سيؤدى إلى عدم قدرة محطات التقطير على الوفاء باحتياجات البلاد من المياه ، ومن ثم تهديد الأمن المائى للبلاد ، ومعاناة نسبة من سكان البلاد من عدم وصول مياه الشرب إليهم . . والسؤال : ما الحل لو حدث ذلك؟



تزايد السكان:

النمو السكاني السريع للكوييتيين هو الهاجس الثالث الذي يسيطر على الكوييتيين حالياً، إذ من المتوقع أن يقفز المواطنون الكوييتيون من ٨٣٢ ألف نسمة عام ٢٠٠٠م إلى نحو ١٥ مليون نسمة عام ٢١٠٠م، وهو حجم سكاني غير معقول، وتتمثل خطورته في عدم القدرة على توفير الخدمات الضرورية اللازمة له!

وعلى سبيل المثال فإن هذا التعداد السكاني سيزيد الاحتياجات المائية المتوقعة من ٢٣٢ مليون جالون يومياً عام ٢٠٠٠ إلى ١٦٤٠ مليوناً عام ٢١٠٠م وستكون هناك حاجة إلى وجود ٣٤ محطة تقطير للمياه بمعدل طاقة إنتاجية تبلغ ٤٨ مليون جالون يومياً لكل محطة بدلاً من خمس محطات تقطير تمتلكها البلاد حالياً.

وفي مجال مياه الصرف الصحي «العامّة» سيزيد حجمها من ١١٦ إلى ٨٣٤ مليون جالون يومياً عام ٢١٠٠م، وهي كمية ضخمة تتطلب تشييد ١٥ محطة معالجة جديدة ليرتفع العدد إلى ١٨ محطة عام ٢١٠٠م. . كما يتوقع أن يبلغ عدد الدارسين في المراحل التعليمية المختلفة -بنهاية القرن (عام ٢١٠٠م) ٦, ٤ مليون طالب وطالبة، يحتاجون رلى ٣٤ جامعة وهيئة للتعليم التطبيقي وذلك بخلاف الحاجة إلى مئات المدارس. . أما بالنسبة للخدمات الصحية فستزداد الحاجة إلى وجود ١١٢ مستشفى، بدلاً من ١٥ حالياً.

معدل الطلب على الأسكان. . وفقاً لمعدل النمو الإسكاني المذكور - سيرتفع بوحدة من ٤ آلاف وحدة سكنية في عام ٢٠٠٠م إلى نحو ٦٤ ألف وحدة سنوياً مع نهاية القرن، وهو ما يعنى الحاجة إلى إنشاء ٢٨ مدينة سكنية جديدة بطاقة استيعابية تبلغ ٥٠٠ ألف نسمة للمدينة الواحدة!

حلول.. وتوصيات:

إزاء هذه التحديات والهاجس التي تشغل بال الرأى العام الكوييتى حالياً. . ترى: كيف يكون المخرج، وما الحلول المقترحة للمشكلات المتوقعة فى المستقبل القريب والبعيد خاصة مع استمرار معدل النمو السكاني الحالي للكوييتيين عند ٢, ٣٪ دون



تغيير القرن الحادى والعشرين وكذا استمرار تقديم الخدمات الإسكانية والمائية والتعليمية والصحية، وغيرها، بالمستوى الحالى، إضافة إلى نضوب النفط والغاز الطبيعى مع بداية النصف الثانى من القرن الحالى؟

الدكتور زين الدين عبد المقصود غنيمى يشير إلى سبب توصيات يعتقد أن الالتزام بها «سيجنب الأجيال القادمة بعض مخاطر التحديات المذكورة آنفاً، وهى كالتالى:

١ - حتمية ضبط النمو السكانى للكويتيين، وترشيده وتحجيمه وفى هذا الصدد يقول إن هناك سيناريوهين للضبط فى المستقبل، الأول أن يصل عدد الكويتيين، إلى ٤ و ٣ مليون نسمة . . والثانى إلى ١, ٢ مليون نسمة، وهى أرقام مقبولة إذا ما قورنت برقم ١٥ مليون نسمة المتوقع فى ضوء استمرار معدل النمو الحالى .

التوصية الثانية تطالب بضرورة ضبط العمالة الوافدة بنسبة ١٪ سنوياً، بما يحقق الاحلال التدريجى مع الاحتفاظ فقط بنحو ٥٠ ألفاً منها كضرورة ملحة .

وتدعو التوصية الثالثة إلى تطوير مصادر بديلة للطاقة، وبخاصة الطاقة الشمسية، وتطوير تقنية تحلية المياه . . فيما تحث التوصية الرابعة على تشجيع الإسكان متعدد الطوابق الذى يأنف منه الكويتيون . . أما التوصية الخامسة فتطالب بضرورة الالتزام باستخدام الآليات السليمة بيئياً، والمفيدة اقتصادياً فى عملية التخلص من نفايات المستوطنات الحضرية الصلبة .

وتلح التوصية السادسة على ضبط السلوك الاستهلاكى وترشيده . . بينما تحث التوصية الأخيرة على ضرورة دعم صندوق رصيد الأجيال القادمة وحسن استثمار أموال هذا الصندوق، وتنمية لصالح الأجيال القادمة، وحسابها .

ما أكثر التحديات التى تواجه الكويت . . وما أكثر الحلول والتوصيات التى توضع لها . . ويبقى الأمر الفاصل بين التحدى والاستجابة هو مدى القدرة على العمل والإنجاز .

جريدة «الأهرام»

١ أغسطس ٢٠٠١



عاصفة الفساد

يتنوع الفساد في الكويت ما بين فساد سياسى ، واجتماعى ، واقتصادى . . أما الفساد السياسى فيتمثل فى المجاملات الشخصية والقبلية ، سواء باختيار الأشخاص غير المناسبين للمواقع الحساسة ، أو بالسكوت الرسمى عن سلوك بعض «المتنفذين» والوزراء ، الذين يغرقون وزاراتهم بأصحاب الولاء الشخصى ، فضلا عن المعارف ، والأصحاب ، وأبناء القبيلة . .

ويتمثل الفساد الاجتماعى فى التغييرات الاجتماعية التى تعرضت لها الشخصية الكويتية والمجتمع الكويتى خاصة فى السنوات الأخيرة ، وتحديداً منذ ما بعد الغزو العراقى مباشرة ، وهو ما تجسد فى زيادة معدلات العنف ، والجريمة ، وسائر أشكال السلوك الاجتماعى والشاذ ، وعدم الولاء للمجتمع . . أما الفساد المالى والاقتصادى ، وهو ليس ببعيد عن النوعين السابقين ، فحدث عنه ولا حرج ، إذ لا حديث للشارع الكويتى الآن سوى عن رزمة من قضايا الاختلاسات ، ونهب المال العام ، والتزوير والرشوة ، وغيرها من أشكال الفساد . . وانتهاك القانون ، الأمر الذى حدا بأحد كبار المسؤولين وهو خليفة الخرافى عضو المجلس البلدى إلى القول إن «الكويت أصبحت أرضاً خصبة للفساد»!

ولعل أكثر قضايا الفساد الاقتصادى -السياسى فى الكويت أهمية ، وإثارة حالياً هى قضية الاختلاسات والتجاوزات المالية التى وقعت بشركة ناقلات النفط الكويتية خلال عقد الثمانينيات ، وإبان الحرب العراقية -الإيرانية- التى استغل فيها الشيخ على الخليفة وزير النفط ووزير المالية الأسبق ، ومعه رئيس الشركة فى ذلك الوقت ، ونائبه ، ومديرها المالى ، وإضافة إلى رابع بريطانى ، قرارا سرى اتخذه مجلس الوزراء الكويتى فى عام ١٩٨٢ بإنشاء محزون استراتيجى نفطى لمواجهة تلك الظروف ، وضمن استمرار تدفق النفط الكويتى إلى خارج البلاد ، وذلك فى القيام باحتيالات عدة ، انتهت بتحويل مبالغ ضخمة من مستحقات الشركة إلى حساباتهم الخاصة ، وتقدر هذه



المبالغ بمئات الملايين من الدولارات ، وإن كان لم يتم تحديد رقم رسمى لها ، فيما يتردد أن المبلغ المختلس لا يقل عن مائتى مليون دولار بحال من الأحوال .

ونتيجة للضغوط البرلمانية والشعبية ، انفتح ملف اختلاسات النفط واسعاً واضطرت الحكومة ممثلة فى الدكتور عادل الصبيح -وزير النفط ورئيس مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية الحالى- إلى التقدم ببلاغ بتاريخ ٢٩ مايو الماضى ضد الوزير المتقاعد ، والأشخاص الأربعة الآخرين ، وذلك إلى لجنة التحقيق الدائمة الخاصة بمحاكمة الوزراء .

ويعدد البلاغ ١٣ واقعة اختلاس فى أموال الشركة نفذها الأشخاص الخمسة ، ويطلب اتخاذ الإجراءات التحفظية بحقهم ، وتعقب الأموال المختلسة ، كما يطلب المساعدة من القضاء السويسرى ، بالنظر إلى أن معظم الأموال المختلسة وضعت فى بنوك سويسرية ، كما يطلب المساعدة من السلطات القضائية الأجنبية فى هذا الصدد!

القضية الثانية . . التى لا تقل سخونة عن قضية اختلاسات النفط ، على الساحة الكويتية هى قضية الاختلاسات فى أموال واستثمارات الهيئة العامة للاستثمار ، والمجموعة الاستثمارية الكويتية التابعة لها فى خارج البلاد ، وتحديدأ فى مكتب الاستثمار الكويتى فى لندن ، التى قام فيها وزير المالية الأسبق «هو نفسه الشيخ على الخليفة» وعبد الوهاب على التمار -مافظ بنك الكويت المركزى الأسبق- وآخرون ، بجملة من المعاملات المالية التى شملت التلاعب فى أموال حكومية ، ومنح تسهيلات وقروض ، واستيلاء على عشرات الملايين من الدولارات المملوكة للدولة ممثلة فى الهيئة العامة للاستثمار .

وأيضاً نتيجة الضغوط البرلمانية والشعبية حركت الحكومة ملف هذه القضية ، وتقدمت عبر الدكتور يوسف الإبراهيم -وزير المالية الحالى- ببلاغ فى الشهر الماضى إلى النائب العام لإحالة المتهمين إلى المحاكمة ، بتهمة الاستيلاء بغير حق على أموال الدولة ، واستثماراتها فى الخارج .



وتتوزع قضايا نهب المال العام التابع لوزارة المالية الكويتية على دول عدة، فهناك ٢٣ قضية دفعتها الحكومة الكويتية فى أسبانيا وحدها! إضافة إلى قضايا اختلاس وتريخ فى الاستثمارات الكويتية الرسمية «المملوكة للدولة عبر الهيئة العامة للاستثمار، والمجموعة الاستثمارية الكويتية التابعة لها فى الخارج»، فى اليمن، والمغرب، وتونس، والبرتغال، ولم يحدد بعد حجم الأموال المعتدى عليها فى هذه القضايا، ولا فى قضايا أخرى داخل الكويت تتمثل فى استيلاء، واختلاس، وتريخ من مشروعات إنشائية، وتتوزع ما بين الديوان الأميرى ومطار الكويت، وقضايا اخلاس أموال ورسوم مستحقة لوزارةات ومؤسسات حكومية عدة وكذا الإضرار عمداً بأموال بنك التسليف والادخار، والمتهم فيها عشرات الأشخاص!

وفى وزارة الدفاع، تضمنت البلاغات المقدمة من وزير الدفاع الأسبق إلى النيابة العامة عدداً من قضايا التجاوزات والمخالفات المالية المنسوبة لبعض المسؤولين فى وزارة الدفاع بلغت ٣٥ قضية، ثم حصرها فى ٣١ قضية، قيدت بأرقام حصر فى النيابة العامة. . والمشكلة الآن أن وزارة الدفاع لم يتم إخطارها بقرارات الحفظ الصادرة من النائب العام، التى شملت كل هذه القضايا. . إلا بعد مضى أكثر من ثلاث سنوات على صدورها! مما أدى إلى سقوط بعضها بالتقادم.

ونأتى أخيراً إلى أحدث وقائع الفساد فى الكويت، وهى تلك التى كشفت الصحافة المحلية عن وقائعها المثيرة فى الأسبوع الماضى فقط، فى بلدية الكويت، وهى الجهاز الحكومى الذى يشرف على معظم مرافق الدولة، والذى يتميز بالتماس المباشر مع المواطنين، وتتلخص وقائع هذا الفساد -داخلى البلدية- فى التسيب الإدارى، وعمليات التزوير، والاختلاس، والرشوة، والسرقا، والاحتيال، والمتورط فيها بعض التنفيذيين والمسؤولين فى جهاز البلدية.

هذه «الرزمة» من ملفات الفساد، وقضايا الاختلاسات، أسهمت بشكل وافر فى كشف النقاب عنها، وإماطة اللثام من حولها، وسائل الإعلام الكويتية، وتحديدًا الصحف، وعلى الأخص جريدة «القبس» التى عاجلت هذه القضايا عبر تغطياتها



الواسعة، وهنا يذكر أن جريدة «الوطن» قد أدت دوراً مناهضاً لذلك، ومؤيدة للشيخ على الخليفة، على اعتبار أنه رئيس مجلس إدارتها، حتى وصل الأمر إلى عداة كامل بين المؤسّتين الصحفيتين ومعارك صحيفة متبادلة بينهما.

لكن يبقى الدور الأكبر لمجلس الأمة فى هذا الصدد، إذ مارس أعضاؤه ضغوطاً هائلة على الحكومة، اضطرتها فى النهاية إلى فتح هذا الملف، بل كلفوا لجنة حماية المال العام، وهى إحدى لجان المجلس، بإعداد تقرير حول الموضوع، انتقد بشدة التباطؤ الحكومى فى اتخاذ القرارات التى تعجل بحسم هذه القضايا.

وأوضحت اللجنة أن قضايا المال العام والاختلاسات والخسائر التى منيت بها استثمارات الدولة فى الخارج تكشف عن سوء اختيار المسؤولين عن هذه الاستثمارات، وعن الخلل فى إدارتها وغياب التنظيم والرقابة عن هذه الإدارة.

كما كشفت قضايا وزارة الدفاع، عن غياب أى تنظيم قانونى لمشتريات هذه الوزارة، الأمر الذى يوجب الإسراع فى إصدار قانون المناقصات العامة، ليحل محل القانونى الحالى، الذى مضى على صدوره أكثر من ثلاثين عاماً.

ويستوجب الأمر كذلك إعادة النظر فى قانون الإجراءات الجزائية، وإزالة المعوقات الإجرائية والشكلية التى تحول دون سرعة التصرف فى قضايا المال العام، التى أدت إلى طول المحاكمات الجزائية، والتى تسمح بإفلات المتهمين والأثمين فى حق المال العام من العقاب، دون إخلال بقاعدة افتراض البراءة من التهم، التى تقوم عليها المسؤولية الجزائية، والضمانات المقررة لحماية هذه القاعدة.

مجلة «الأهرام العربى»

٧ يوليو ٢٠٠١





البنوك تحجز على الكويت!

اهتزت الكويت بسبب «زلزال» الأرقام والإحصاءات حول مستوى الإنفاق في الأسرة الكويتية، وبدا أن مجتمع الوفرة النفطية لم يقتنع بعد بأن الزمن تغير، وأنه لا بد من تقليص النفقات، والتخلي عن النزعة الاستهلاكية و«حمى» الشراء. والنتيجة أن كل كويتي أصبح مديناً للبنوك بـ (١١) ألف دينار، بل إن واحداً من كل عشرة مواطنين مهدد بدخول السجن لعجزه عن السداد، وضربت قضايا الشيكات بدون رصيد كل الأرقام القياسية، ولم يعد أمام البنوك سوى «الحجز» على كل الكويتيين!

هذه الحقيقة ترددت بقوة في مؤتمر «التحديات المعاصرة للإدارة المالية للأسرة الكويتية» الذي نظمته مؤسسات اقتصادية ومالية كويتية عدة، واختتم أعماله أخيراً.

أطلق المؤتمر صيحة تحذير وإنذار من تزايد النزعة الاستهلاكية في المجتمع الكويتي، وتناول الظاهرة تحليلاً وتفسيراً وحلاً وعلاجاً لإيجاد شخصية قادرة على الإدارة الناجحة لموازنة أى أسرة كويتية.

خطورة الظاهرة أكدتها الأرقام التي وردت في بحوث لأكثر من مشارك في المؤتمر، وعلى سبيل المثال أوضح الشيخ سالم عبد العزيز الصباح محافظ بنك الكويت المركزي أن قيمة القروض الاستهلاكية ارتفعت من نحو ٧٥٠ مليوناً إلى ١٢٥٦ بليون دينار كويتي وهو ما يعنى أن كل رب أسرة كويتي مطالب بسداد ١١ ألفاً و ٤٠٠ دينار للبنوك وأن واحداً من كل عشرة من أرباب الأسر قد يدخل السجن بسبب القضايا المرفوعة ضده من قبل الدائنين نظراً لعجزه عن الانتظام في سداد أقساط هذه القروض، وهو حاصل قسمة حجم القروض الاستهلاكية المذكور ١٢٥٦ مليار دينار، على متوسط عدد الأسر الكويتية ١١٠ آلاف أسرة!

أين يذهب هذا الإنفاق؟

تجيب الدكتورة سارة الدويسان وكيلة وزارة التخطيط قائلة إن متوسط إنفاق الأسرة الكويتية بلغ في الشهر نحو ١٥٩٥ ديناراً كويتياً في عام ١٩٩٩ (الدينار يبلغ



نحو ٣,٠٩ دولار أمريكى) بالمقارنة مع ١٣٧٠ ديناراً عام ١٩٨٦ وذلك حسب ميزانية الأسرة لعام ١٩٩٩/٢٠٠٠ ورغم ارتفاع دخل المواطن الكويتى من ٢٠٧ دنائير شهرياً فى عام ١٩٦٦ إلى ٨٦٠ ديناراً كويتياً فى عام ١٩٩٨ إلا أن ادخار هذا المواطن صار أقل!

هذا الإنفاق يتوزع على ١١ مجموعة رئيسية من السلع والخدمات، وفى حين يمثل الإنفاق على الطعام والشراب نسبة ٩,١٥٪ من الدخل الشهرى والإنفاق على الملابس والأقمشة فى حدود ٧٪ ويبلغ الإنفاق على السكن ٢٥٪ من الإنفاق الكلى وهى نسبة مرتفعة، كذلك تبلغ نسبة الإنفاق على النقل والمواصلات ما يعادل ٨,١٢٪ وهو أيضاً إنفاق مرتفع «لدى الأسرة الواحدة ٢,٧ سيارة فى المتوسط» إلا أن نسبة الإنفاق على الأثاث قد ارتفعت إلى ٨,١٥٪ وهى نسبة تمثل لونا من الإسراف، أما السلع والخدمات المتنوعة ومنها الفنادق والمطاعم والسلع الخاصة بالعناية الشخصية مثل المجوهرات وخدمات الهاتف والنقل والبيجر، والإنترنت فقد بلغ الإنفاق عليها ٩,٥٪ وهو ما يعادل أيضاً ٦٠٪ من الإنفاق على الطعام والشراب و ٨٠٪ من الإنفاق على النقل والمواصلات.

مظهر آخر من مظاهر الاستهلاك-الترفى- فى الكويت يشير إليه عامر التميمى رئيس جمعية الاقتصاديين وهو اقتناء السيارات من خلال الاقتراض، والسداد على مدى زمنى طويل، وكذلك السفر والسياحة التى أصبحت من البنود الأساسية فى ميزانية الأسرة الكويتية لذلك تقوم بعض الأسر بالاقتراض لتمويل التزامات هذا السفر، كما انتشرت ظاهرة استخدام بطاقات الائتمان مما أدى إلى زيادة الصرف، وتراكم الديون.

وتشير إقبال الأحمد رئيسة تحرير وكالة الأنباء الكويتية (كونا) إلى مظاهر استهلاكية سلبية أخرى بقولها: إننا نرى مياهاً غزيرة تهدر فوق السيارات وخرطوم المياه تلاحق أوراق الشجر الجاف الواقعة على الأرض، وهو منظر ألفتناه كل صباح، بالإضافة إلى أعراس الليل التى تضيئها الكهرباء الرخيصة فى كل بيت، وكل شارع، وهو منظر



تعودنا عليه كل مساء وهاتان الظاهرتان كما تقول إقبال من أبرز أشكال الاستهلاك السلبي في المجتمع الكويتي لأهم مصدرين للحياة العصرية: الماء والكهرباء دون أن تؤثر العبارات الداعية لترشيد استخدامهما في إعلانات الشوارع والصحف والمجلات، إلخ في الحد من استهلاكهما بشكل مباشر وفوري .

هكذا فإن نسبة كبيرة من الإنفاق الاستهلاكي في المجتمع الكويتي يذهب في جزئه الأكبر هدراً ولا يخدم حياة الإنسان، أو يحسن من نوعيتها .

التقليد:

إنه الميل إلى المحاكاة والتقليد والظهور الاجتماعي . هكذا تقول سارة الدويسان وكيلة وزارة التخطيط . وتضيف: أما السبب الآخر فهو انفتاح المجتمع الكويتي على الحياة مما أتاح فرصة لتقليد أنماط الحياة في مجتمعات أخرى فضلاً عن الرفاهية التي شهدتها الكويت بفعل تدفق عائدات النفط، وزيادة حجم الإنفاق العام، وارتفاع القدرة الشرائية دون إنتاج سلعي مواز .

أما فيصل الزامل رئيس اللجنة الاقتصادية باللجنة الاستشارية العليا التابعة للديوان الأميري فيشير إلى المساعدة التي قدمتها وتقدمها الدولة باستمرار للمواطن مما أدى إلى تقليص شعوره بالحاجة إلى الإسهام في النشاط الاقتصادي المنتج، كما أفضت المعدلات السريعة لنمو الدخل القومي، ومن ثم نصيب الفرد منه إلى ترسيخ الاعتقاد بإمكان بل شريعة الكسب الوفير والسريع، الأمر الذي ترتب عليه اتجاه متزايد إلى الأنشطة الوسيطة في مجال التجارة والمال، وإلى الانحدار الشديد نحو عمليات المضاربة التي لا تعود بالنفع الحقيقي على المجتمع، وهو ما أدى في النهاية إلى اختلال هيكل الإنتاج المحلي الذي تمثلت ملامحه في اعتماد الأنشطة الاقتصادية على التمويل، والدعم الحكومي وهو ما رشح هيمنة النفط والقطاعات الخدمية على الأنشطة الاقتصادية المحلية إذ أسهمت بأكثر من ٨٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط خلال الفترة من ٩٢ إلى ١٩٩٨ .



النفط والقروض؛

متفقاً مع الرؤية السابقة يقول جيسار الجيسار المدير العام لبيت التمويل الكويتى إن موضوع القروض الاستهلاكية يعتبر من أهم القضايا التى باتت تشغل الفكر المصرفى الكويتى فى الآونة الأخيرة إذ تتزايد قيمة هذه القروض عاماً بعد عام، مما يستحق وقفة جادة من قبل المسؤولين لاتخاذ موقف حذر إزاء تراكم الديون .

ويعتبر مرشد الرشدان مدير التسويق فى شركة أعيان للتجارة والاستثمار أن العيب هو فى ظاهرة الاقتراض التى أسهمت فى تحقيق أحلام الكثير من الأسر وفى الوقت نفسه إلى تدمير الكثير منها محملاً المسئولية كذلك للكثير من البنوك والشركات والمؤسسات الاستثمارية المانحة التى تقدم تسهيلات ائتمانية للمواطنين .

ويقول إن الجانب الأكبر من هذه المشكلة يقع - فى الواقع - على كاهل الأسرة باعتبارها المعنية - بالدرجة الأولى - بالتخطيط وفق ظروفها ونحن لا نقول إن على الأسرة ألا تذهب فى اتجاه التفكير فى الحصول على السكن أو بقية السلع المعمرة، عن طريق التسهيلات الحكومية أو الائتمانية، ولكن كان لزاماً عليها التفكير بنظرة اقتصادية تحقق لها مطالبها الأساسية والمتعددة وفق الإمكانيات المتاحة لها .

والعدوان العراقى على الكويت سبب آخر مهم من أسباب تنامي النزعة الاستهلاكية فى الكويت، هذا ما يؤكد فهد الناصر المدير العام لمكتب الإنماء الكويتى مدلاً على ذلك بدراسات المكتب التى قارنت بين مجتمع ما قبل الغزو العراقى ومجتمع ما بعد الغزو الذى برزت فيه تغييرات واسعة على قطاع الاستهلاك العائلى، وسلوكياته المختلفة وحتى تفصيلات الكويتيين بالنسبة لأصناف الطعام، وعلى سبيل المثال فقد ارتفعت نسبة تفضيل الأطباق الغربية على الأطباق الكويتية وكذلك الوجبات الأمريكية والأوروبية السريعة، وارتفعت معدلات ارتياد المطاعم الأوروبية، وهو ما يعكس آثار البيئة الأوروبية والأمريكية فى نفوس الأفراد كل ذلك ظهر بعد الغزو نتيجة لما حدث من تطورات دولية وإقليمية .

أما البنك المركزى فيصف التركيبة العمرية للسكان بأنها سبب من أسباب تنامي النزعة الاستهلاكية إذ يتركز ٥٠، ٣٧٪ من السكان فى الفئة العمرية ما بين ٢٠ إلى ٥٠



عاماً الأمر الذى يوفر أرضية لزيادة الاستهلاك فضلاً عن أن الدخل الحقيقى للسكان فى تنام مستمر .

شيكات بدون رصيد:

العقيد الدكتور عادل الإبراهيم مدير إدارة البحوث والدراسات فى وزارة الداخلية ذكر -استناداً إلى دراسات أجرتها إدارته- أن نسبة كبيرة من المحكوم عليهم الذين ارتكبوا جرائم إصدار شيكات بدون رصيد -التي تعتبر من الجرائم المالية- كشفت النقاب عن أن حب التقليد والشراء بالأقساط هما الدافع الأساسى لارتكاب تلك الجريمة رغبة فى الظهور بالمظهر الاجتماعى . وأضاف أن أعداد قضايا الشيكات بدون رصيد فى ازدياد مستمر إذ بلغت ذروتها فى عام ١٩٩٨ بما يقارب ٧ آلاف جريمة، تمثل ما نسبته ٢٥٪ من جرائم الجنايات والجنىح ويشكل ذلك عبئاً على الأجهزة الأمنية إضافة إلى توقف المشروعات الإنتاجية واللجوء إلى المشروعات الوهمية وغيرها من السلوكيات والجرائم ومنها تجارة الإقامات وتأجير الرخص التجارية نظير مبالغ مالية كبيرة .

كيف يمكن أن تكون المواجهة؟ وما الحلول التى اقترحتها المشاركون فى المؤتمر لمقاومة هذه الظاهرة السلبية؟

يشدد فيصل الزامل على أهمية تجنب التبذير والتباهى فى الاستهلاك باعتبار أن الاعتدال فى الأمور هو من صميم الإسلام، قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾ [الفرقان: ٦٧].

من الزاوية نفسها ينظر جاسار الجسار إلى أهمية تعزيز الالتزام بالقيم الإسلامية وبتث القيم الأخلاقية وتعميق دور الأسرة الكويتية وتزويدها بالمعارف والخبرات، ومبادئ الإسلام الحنيف، بما لها من أهمية فى بناء وتنمية الشخصية الإنسانية للمواطن الكويتى على أساس من الوعى بالقيم المرتبطة بالأهداف العليا للإسلام، والتمييز بين الحلال والحرام .



ويرى الدكتور فهد الناصر ضرورة العمل على إعادة البناء الاجتماعى للأسرة، وتحسينها من الخوف من الغد والقلق من الواقع، وإبراز أهمية عنصر التخطيط فى محيط الأسرة.

أما العقيد عادل الإبراهيم فيطالب بوضع ضوابط خاصة بنظام الأقسام والعمل بقدر الإمكان على الحد منها وكذلك الحد من ظاهرة القروض التجارية ومنع الإعلانات الربوية إضافة إلى وضع ضوابط مشددة من أجل تقليل الشروط الميسرة للقروض.

إقبال الأحمد تقترح إيجاد سجل للقروض والتسهيلات اقتداء بفكرة البطاقة التموينية للسلع، حتى يحصل المستهلك على قروض حسب دخله وقدرته المالية على السداد.

من ناحيته ينصح الدكتور وائل الراشد أستاذ المحاسبة فى كلية العلوم الإدارية كل أسرة كويتية بتجنب اللجوء إلى الاقتراض وتقليص الإنفاق الاستهلاكى مع الاستفادة من مخصصات الطوارئ فى الميزانية -التخطيط المالى للميزانية- تشجيع التنافس بين جميع أفراد الأسرة فى الادخار، وتحديد حجم الإنفاق الشهرى ومكافأة من يدخر أكثر، وعدم اللجوء الدائم إلى الشراء خاصة السلع التى تتعرض للتلف سريعاً مما يشكل هدراً فى الميزانية.

مجلة «الأهرام العربى»

١٧ يونيو ٢٠٠٠





الكويت تحارب ظاهرة «من يدفع يحكم»!

«من يدفع يحكم» تلك هي المأساة التي فجرت واحدة من أخطر الظواهر الانتخابية في الكويت ودفعت مجموعة من أعضاء مجلس الأمة إلى اقتراح جملة من التعديلات القانونية لمحاربة الرشوة الانتخابية وحصار «فيروس المال السياسي»، ورغم أن الكويت لم تكن البلد العربي الوحيد الذي شهد خطر المال السياسي على عملية الاقتراع إلا أن السلوكيات السافرة لبعض المرشحين وضبط عدد من وقائع الرشوة الانتخابية وشراء الأصوات فرض تحدياً حقيقياً على البرلمان لحماية نزاهة العملية الديمقراطية.

أولى الخطوات في طريق المواجهة تجسدت في الاقتراح الذي تقدم به مبارك الدولية عضو مجلس الأمة الذي يتضمن إضافة مواد جديدة إلى قانون تنظيم الانتخابات العامة تجرم عملية شراء الأصوات، وتنص التعديلات المقترحة على منح القضاء صلاحيات واسعة في تشديد العقوبة على المتهمين بممارسة هذا السلوك إلى جانب منح مجلس الأمة صلاحيات مراقبة الانتخابات العامة وضممان نزاهة عمليات الاقتراع في البلاد. الخطوة الثانية في مكافحة هذه الظاهرة جاءت في صورة مبادرة لمجموعة من القوى السياسية التي تعتزم تشكيل لجنة وطنية لمواجهة «سوق شراء الأصوات» وحسب مصادر من مؤسس هذه الحركة الجديدة فإن مهمة اللجنة القيام بحركة تثقيف عامة للمواطنين والربط بين شراء الأصوات وأحكام الشهادة الزور في الدين الإسلامي إذ تعتبر عملية الاقتراع طلباً للشهادة واختبار الأصلح وليس القادر على شراء الأصوات بدون حساب.

مجلة «الأهرام العربي»

٢٣ ديسمبر ٢٠٠٠

